ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

Legal regulation of electronic wallet

Dr. Laith Mohammed Sadiq Farhan Alkubaisi
General Directorate of Anbar Education, Ministry of Education, Anbar, Iraq
laithalkubaisi9@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 9 May 2022
- Accepted 29 May 2022
- Available online 1 Sept 2022

Keywords:
- E-wallet.
- Legal .
- Contract.
-Contracts.
-Trade.
- Regulation.
- International.

Abstract: It has become to deal with most of life's matters that require speed in accomplishing them, and most things are directly related to fulfillment, which is a commitment to a certain amount of money, and for technological development, it has become very easy to participate in any conference or educational courses about a slave, no matter how far away those places are from you, and it is also easy to participate And pay the subscription fee if you have what qualifies you to do so, which is your possession of the electronic wallet through which you can pay, as well as for every order you want to implement or buy any commodity or service over the Internet, it is done easily if you have an electronic wallet.

© 2022 TUJR, College of Right, Tikrit University

التنظيم القانوني للمحفظة الالكترونية

م.د. ليث محمد صادق فرحان الكبيسي
المديرية العامة لتربية الانبار، وزارة التربية، الانبار، العراق
laithalkubaisi9@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٩ / آيار / ٢٠٢٢
- القبول : ٢٩ / آيار / ٢٠٢٢
- النشر المباشر : ١/ ايلول /٢٠٢٢

الكلمات المفتاحية :
- المحفظة الالكترونية.
- قانوني.
- عقد.
- عقود.
- تجارة.
- تنظيم.
- دولية.

الخلاصة: لقد اصبح التعامل في اغلب امور الحياة يحتاج الى سرعة في انجازها واغلب الامور ترتبط ارتباطاً مباشراً في الوفاء وهو التزام بمقدار معين من الاموال، وللتطور التكنلوجي اصبح من السهل جداً ان تشترك باي مؤتمر او دورات تعليمية عن عبد مهما بعدت تلك الاماكن عنك ومن السهل ايضاً الاشتراك ودفع رسوم الاشتراك اذا كنت تمتلك ما يؤهلك بذلك وهو امتلاكك المحفظة الالكترونية والتي من خلالها تستطيع الدفع، كذلك الحال لكل امر تريد تنفيذه او القيام بشراء اي سلعة او خدمة عبر الانترنت فأنها تتم بكل سهولة اذا كنت تمتلك محفظة الكترونية .

© ٢٠٢٢، كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

نلاحظ ان التطور الذي يحدث من حولنا تطور سريع قد لا نستوعبه في بعض الاحيان هل نعيش خارج نطاق العالم التكنلوجي ونحن لا نعلم ام هو عالم مستقل عنا الا ان نقوم نحن بزيارته، صحيح اننا ما زلنا نمارس حياتنا الطبيعية بالأساليب التقليدية ولكن لا ضير ان نتعلم الاساليب الحديثة في تسيير الامور بسهولة متناغمة مع العصر، بواسطة التقدم التكنلوجي اصبحت حياتنا افضل بكثير فبدل ان تحمل كل ما تحتاج في جيوبك وتثقلها بإمكانك ان تحمل كل شيء في جاهز محمول خفيف ولطيف تمارس به كافة نشاطاتك اليومية من تبضع وسفر وتنقل وتجارة وامور كثيرة من خلال فتح محفظة الكترونية مجانية.

اشكالية البحث :

يخلو التشريع العراقي من قانون خاص بالمحفظة الالكترونية يتضمن تنظيماً قانونياً لوسائل الدفع الالكتروني بشكل عام والمحفظة الإلكترونية بشكل خاص، ليستوعب معظم الاشكالات القانونية المطروحة على ساحة التعامل بهذه المحفظة، والتي اصبحنا بحاجة ماسة للتعامل بها بعد ان اخذت العديد من الدول بهذا النوع من التعامل الالكتروني المستحدث، ومن اهم الاشكالات القانونية التي تدرس

هي وجوب تدخل المشرع العراقي في ما يتعلق بإشكالية تحديد التزامات مصدر ومستخدم المحفظة الالكترونية، لذا سوف نبحث في مفهوم المحفظة الالكترونية، وما هي التعريفات الواردة بخصوصها، وما هي اشكالها وكيفية التعاقد و ما هي مراحل التعاقد في المحفظة الالكترونية، وكيفية اثبات العقد الالكتروني الذي تمت بموجبه، لنصل الى تحيد الاختصاص القضائي عند تنازع القوانين، وكيفية تجاوز هذه المشكلة.

أهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته من اهمية الموضوع ذاته.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى الكشف عن التنظيم القانوني للمحفظة الالكترونية وما هي معوقات العمل به وكيف تعالج إشكالية تنازع القوانين والاختصاص القضائي .

منهجية البحث :

اتبع المنهج التحليلي المقارن الذي ينسجم مع سمات البحث القانوني الاكاديمي بغية وضع اطار عام شامل للوصول الى الاصل الذي يحكم المحافظ الالكترونية ويساعد في تنظيمها والعمل بها، والمشكلات القانونية والمالية والأمنية التي يمكن أن تنشأ كنتيجة لظهورها ، ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على تلك المشكلات مع وضع تصور لأهم الضوابط التي ينبغي على أي عقد الإلكتروني أن يتضمنه.

هيكلية البحث:

تم وصياغة هيكلية البحث على الشكل المبين ادناه:

المبحث الأول: ماهية المحفظة الالكترونية

المطلب الاول: مفهوم المحفظة الالكترونية.

الفرع الاول: وظائف المحفظة الالكترونية.

الفرع الثاني: انواع المحافظ الالكترونية.

الفرع الثالث: مزايا المحفظة الالكترونية.

المطلب الثاني: مراحل التعاقد في المحفظة الالكترونية

الفرع الأول: مرحلة ما قبل التعاقد

الفرع الثاني: مرحلة التعاقد

الفرع الثالث: مرحلة ما بعد التعاقد

المبحث الثاني: العقد الالكتروني.

المطلب الأول: اثبات العقد الالكتروني

الفرع الأول: المستندات الإلكترونية

الفرع الثاني: حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات

الفرع الثالث: الضمانات المتعلقة بالتشفير الإلكتروني

المطلب الثاني: الاختصاص القضائي وتنازع القوانين

الفرع الأول: تنازع القوانين

الفرع الثاني: تحديد الاختصاص القضائي

الفرع الثالث: تجاوز مشكلة الاختصاص القضائي وتنازع القوانين

الخاتمة.

المبحث الأول

ماهية المحفظة الالكترونية

بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمستهلك والاستفادة من البيانات في خفض تكلفة المدفوعات ظهرت الابتكارات حول المحافظ الالكترونية في عام ٢٠٠٧، بعد ان كانت الطريقة تعتمد على البطاقات الالكترونية البلاستيكية والممغنطة في التجارة الالكترونية، والتي كانت تمارس بشكل حوالات مالية تقليدية في بداية ظهور التجارة الالكترونية، لم يكن هذا التطور الملموس الا نتاج تطور في قوانين ضبط واحكام التعامل بهذه التقنية المستجدة والمتطورة تطورا سريعا ويحتاج الى تطور في القوانين التي تنظمها والا فلن تكتسب الشرعية القانونية في تعاملاتها التجارية والمدنية، وكان من الضروري ان نلقي الضوء على بعض الامور التي سنبحثها في هذا المبحث، وعلى النحو التالي:

المطلب الاول: مفهوم المحفظة الالكترونية.

الفرع الاول: وظائف المحفظة الالكترونية.

الفرع الثاني: انواع المحافظ الالكترونية.

الفرع الثالث: مزايا المحفظة الالكترونية.

المطلب الثاني: مراحل التعاقد في المحفظة الالكترونية

الفرع الأول: مرحلة ما قبل التعاقد

الفرع الثاني: مرحلة التعاقد

الفرع الثالث: مرحلة ما بعد التعاقد

المطلب الاول / مفهوم المحفظة الالكترونية

ان مفهوم المحفظة الالكترونية يتضمن تخزين النقود على اساس انها حدات ذات قيمة مالية تصلح لسداد اثمان البضائع والخدمات مثلها في ذلك مثل النقود التقليدية، ولكنها الكترونية على اساس انها لا تحتوي نقودا ورقية حقيقية وانما تحتوي على وحدات يتم انتقالها بشكل الكتروني تمثل قيما مالية [١]. ونضيف عليها انها تخزن على القرص الصلب في الحاسب الآلي [٢].

فالمحفظة الالكترونية اذا هي احد انواع البطاقات الإلكترونية التي تستخدم في التعاملات التجارية الالكترونية والمالية عبر الانترنت، ان كان عن طريق الحاسوب او جهاز الموبايل، وتعتبر المحفظة الالكترونية من اهم وابرز وسائل الدفع الاكثر شيوعا واستخداماً في التجارة الدولية، لما فيها من وظائف مميزة لها، وتتعدد وظائفها حسب تعدد انواعها وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب حيث سيقسم الباحث هذا المطلب الى ثلاث فروع وهي :

الفرع الاول: وظائف المحفظة الالكترونية.

الفرع الثاني: انواع المحافظ الالكترونية.

الفرع الثالث: مزايا لمحفظة الالكترونية.

الفرع الاول / وظائف المحفظة الالكترونية

تختلف المحافظ الالكترونية عن بعضها البعض من حيث جهة الإصدار و العوائد التي تنتجها ، و المزايا التي تقدمها لحامليها و المخاطر التي تنطوي عليها، هذا التنوع يجعل لكل منها بدائل متنوعة متاحة للمستهلك من أجل المفاضلة بينها، وفيما يلي نستعرض اهم وضائف المحفظة الالكترونية[٣].

١- **تامين تنزيل التطبيق والتسجيل والوصول:** يمكن لأي مستخدم تنزيل برنامج التطبيق من التطبيقات المتاحة على النت الخاصة بالمحفظة الالكترونية والمعدة من قبل المالك مسبقاً، وتوفر فيها حق التسجيل بعد اتخاذ كافة الضمانات التي تكشف عن هوية المستخدم بكل دقة ووضوح،

---

[١] د. شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية، رؤية مستقبلية، بحث مقدم لمؤتمر الاعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، ص١٠٤.

واهم انظمة حوافظ النقود الالكترونية نظام Digi cash الهولندي، Kle line، proton وهذه الحوافظ تحمل اسماء الشركات التي انتجتها، انظر: نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٧، ص٩٣.

[٢] انظر: شيماء فوزي احمد، للنقود الالكترونية، مجلة الرافدين، كلية الحقوق، جامعة الموصل، المجلد ١٤ ، العدد ٥٠ ، السنة ١٦، نشر البحث بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠١٠.ص١٧٦.

[3] https://sotor.com/المحفظة_الإلكترونية:_ما_هي؟_وما_أنواعها؟_وأهميتها؟_وكيف_تطورت؟

لكي تمكن المستخدم من تلقي معلومات الامان بالنسبة للتجار ومن هم موثوق بهم من الغير موثوق بهم، عن طريق النظام البعيد، ويتم عن طريق التحقق من موقع الويب الخاص بالتاجر وعنوان البروتوكول المستخدم على النت IP قبل نقل اي معلومات بين المحافظ الالكترونية[١].

٢- **تحويلات الأموال المحلية والدولية:** تحويل واستلام الاموال فورياً من والى أي مكان داخل العراق واستلامها من آلاف الوكلاء في جميع أنحاء العراق وتسهيل حجز الرحلات الجوية المحلية والدولية والفنادق بأفضل الأسعار في أي مكان وزمان[٢]

٣- **الفوترة:** وهي عملية طلب نظير الى نظير، عمل فاتورة مباشرة بين العميل والتجار ومزودي الخدمة، مثل تعبئة رصيد خطوط الدفع المسبق ودفع فواتير خطوط زين للدفع اللاحق، وشراء جميع انواع البطاقات الإلكترونية العالمية للألعاب والتطبيقات والبرامج، ودفع الفواتير للتجار والخدمات المتنوعة المتوفرة في التطبيق، كـ خدمات الأعمال والترفيه والنقل والتوصيل والمنظمات الخيرية وغيرها، والحصول على كشف حساب ومعرفة تفاصيل وأوقات اخر العمليات المالية.

٤- **الدفع:** المدفوعات داخل التطبيق والمتجر، الدفع عبر الانترنت، بالإضافة الى استخدام QR تقنيات الربط مع الماستر كارد والفيزا كارت وما شابهها، من خلال ربط وتفعيل بطاقة "والت كارد" من ماستر كارد العالمية للاستفادة بمزايا عديدة كـ إمكانية التسوق من الانترنت والترويج على مواقع التواصل الاجتماعي حيث تدعم العملتين (الدولار والدينار العراقي) وامكانية السحب النقدي للأموال من أجهزة الصراف الآلي حول العالم[٣]. حيث تضمنت المحفظات الالكترونية في العراق وحدات من الاموال الالكترونية بعملة اجنبية، اضافة الى العملة الوطنية، لان المادة ٣٩/٥/ب من القانون الخاص بالبنك المركزي العراقي أعطى حق الدفع بالعملات الاجنبية الى جانب العملة الوطنية لذلك ينبغي على العراق الدخول في معاهدات جماعية واتفاقيات دولية او اتفاقية ثنائية خاصة بالمحفظة الالكترونية ضمن تنظيمات التجارة الالكترونية[٤].

---

[١] انظر: امير علي خليل، دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الالكترونية، دراسة تحليلية، العراق انموذجاً، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٨ العدد ٣٠، حزيران ٢٠١٩، ص٢٦٨.

[2] https://www.zaincash.iq/ar/accounts/zaincash-permanent-wallet

[3] https://www.zaincash.iq/ar/accounts/zaincash-permanent-wallet

[٤] انظر: شيماء فوزي احمد، المرجع السابق، ص١٩٠.

٥- **الاستلام:** حيث تدعم استلام الاموال من اي مكان في العالم، ولكن المبلغ المسموح به يختلف من محفظة الى اخرى، حسب نوع المحفظة.

بالرغم من هذه الوظائف المتعددة للمحفظة الالكترونية الا انها يجب ان تستوفي الشروط القانونية لها ويمكن ادراج هذه الشروط بما يلي:

- يحق لكل عميل فتح ٣ محافظ الكترونية (بحد أقصى) على بطاقة الرقم القومي الخاص به.
- يمكن فتح محفظة إلكترونية واحدة فقط على خط الموبايل.
- دمج الخدمة
- تتم عمليات التحويل داخل جمهورية العراق بالعملة المحلية (الدينار العراقي).
- يحدد الحد الأقصى اليومي للسحب والتحويل حسب نوع المحفظة الالكترونية.
- يمكن للعملاء تحويل الأموال بين المحافظ الالكترونية المختلفة ولا يشترط أن يكون عميل لنفس البنك/شركة المحمول.
- يجب أن يقوم العميل بنفسه بإجراء عمليات السحب والايداع من/والى المحفظة المملوكة له.
- لا يمكن إتمام أي عملية دون ادخال الرقم السري الخاص بالعميل.
- مواصفات الرقم السريPIN:
  - يجب أن لا يقل الرقم السرى عن ستة أرقام كحد أدنى ويفضل ثمانية أرقام.
  - لا ينبغي السماح بالأرقام السهلة كرقم سرى PIN مثل ١١١١١١ أو ١٢٣٤٥٦[1]

لقد لاحظنا مما تقدم ما تمتلكه المحفظة الالكترونية من وضائف عديدة تتيح لمالكها التصرف بأمواله الالكترونية بشكل افضل مما هي عليه لو كانت اموال تقليدية، وهذا يدفعنا للتعرف على انواع المحافظ الالكترونية الموجودة والمستخدمة والمتداولة ضمن شبكة الانترنت وهذا ما سنبحث فيه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني / انواع المحافظ الالكترونية

توجد محافظ الكترونية متنوعة الاشكال و حسب الوسيلة الالكترونية التي يتم فيها التخزين الالكتروني للأموال الالكترونية، فمن الممكن ان تكون على شكل بطاقة بلاستيكية ويطلق عليها بطاقة ذكية (smart card) واما ان تكون على شكل محفظة الكترونية (افتراضية) تخزن في الحاسب الآلي على القرص الصلب، وتعرف البطاقة الذكية (smart card): بانها بطاقة بلاستيكية ذات الدفع المسبق،

(1) https://www.tra.gov.eg/ar/التنظيم/الأطر-والقواعد-التنظيمية/تنظيم-محافظ-إلكترونية/

حيث تعتمد على شريحة صغيرة- شريحة الكترونية-، لتخزين القيمة النقدية لتحل محل النقود في عمليات تبضع السلع والخدمات عبر شبكة الانترنت[١]،كذلك تستخدم في تخزين جميع البيانات الخاصة بمالها مثل اسمه، وعنوانه، والمصرف العائدة له، وطريقة الصرف – المبلغ وتاريخه – او تاريخ حياة المستهلك (العميل) المصرفية، وتعتبر هذه البطاقة من النوع الذي يختار العميل بنفسه الطريقة الخاصة للتعامل بها سواء كان التعامل ائتماني او دفع الالكتروني الفوري[٢]، وبالإمكان وضعها ضمن ثلاث اشكال كما هو ات:

اولا: المحافظ الالكترونية الرئيسية: ثلاث انواع وهي:

١- **المحفظة المغلقة:** تقوم الشركات بتطوير هذا النوع من المحافظ، للقيام ببيع منتجاتها وخدماتها الخاصة، بحيث تمكن مستخدميها التعامل مع نفس الشركة المطورة فقط، لاجراء خزن العملات والاموال الالكترونية، اوردرات الشراء والاردرات الملغاة الراجعة او المستردة في المحفظة واهم هذه المحافظ هي: Amazon Pay.

٢- **المحفظة نصف المغلقة:** تبرم اتفاقية لدى الشركات المنتجة لهذا النوع من المحافظ، مع التجار والشركات المدرجة ضمن قائمة الشركة المنتجة للمحفظة، بحيث تتيح لهم ممارسة التعامل المالي ببعضهم البعض، وقبول ما يدفع من المحافظ الإلكترونية التابعة لهذه الشركة.

٣- **المحافظ المفتوحة:** غالبا ما تقوم البنوك او المؤسسات الحكومية، بإصدار محافظ الكترونية مفتوحة، تمكن مستخدميها القيام بجميع التعاملات المالية بين البنك المصدر لها والبنوك الاخرى، ضمن تعاملات مسموحة واجراء عمليات السحب من كافة البنوك واجهزة الصرف الالي وتحويل الاموال.

ثانياً: حسب الوسيط المستخدم: تصنف المحافظ الالكترونية حسب الوسيط الذي من خلاله يتمكن العميل من الدفع او الاستلام وبالإمكان تحديدها ضمن اربعة انواع وهي:

١- **محافظ الموبايل:** تعمل هذه المحفظة الالكترونية عن طرق الموبايل، من حيث المبدئ فان عملها يقوم على جمع وتخزين المعلومات لكافة عمليات الدفع الالكتروني على محفظة الموبايل واكثر

---

[١] انظر: محمد سعدو الجرف، أثر استخدام النقود الإلكترونية على الطلب على السلع والخدمات، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، ٢٠٠٣ ، ص١٠.

[٢] رافت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، بدون مكان طبع، ١٩٩٩، ص٥٢.

استخداماتها في المنصات الخاصة بالتجارة الالكترونية، ومن أهم أمثلتها محفظة آبل، ومحفظة أندرويد، ومحفظة سامسونغ[١].

٢- **المحافظ الورقية:** ما يميز هذه المحافظ هو امانها النسبي كونها تعمل بدون اتصال مع الانترنت برموز خاصة تكتب على قطع من ورق لاستخدامها في المعاملات المالية، وشاع هذا الاستخدام مع ظهور عملة البتكوين، وتراجع مع مرور الوقت بسبب احتمالية حدوث تلف او فقدان الورقة المحتوية على الرموز او حدوث اخطاء واحتمالبية استخدامها من أي شخص تقع في يده. [٢].

٣- **محافظ الأجهزة:** يتخذ هذا النوع من المحافظ شكل ملحق بجهاز الكمبيوتر يتصل به من خلال فتحة USB من غير ان يكون هناك اتصال بالأنترنت تنشئ رموز خاصة بصاحبها، ويخصص رقم سري لكل مستخدم، ومن أمثلتها محفظة Trezor ، ومحفظة Ledger Wallet المختصة بالعملة الالكترونية[٣].

٤- **محفظة العملات الالكترونية او محفظة ويب:** ما يميز هذا النوع من المحافظ هو مرونتها بحيث يمكن تسجيل الدخول من اي جهاز متصل مع الانترنت والقيام بفتح محفظة الكترونية جديدة، ويعتبر اقل امن لإمكانية القرصنة الالكترونية فيه، ففي عام ٢٠١٤ سرق ما يقارب ٤٦٠ مليون دولار من موقع بتكوسن يدعى Mt.Gox، حيث يكثر استخدام هذا النوع من المحافظ في عمليات التداول بالبتكوين أو العمليات المالية المحدودة[٤]

ثالثاً: نوع المحفظة الالكترونية وفقا لمعيار تقنيات التوصيل المستخدمة فيها:

١- **ميزة الاتصال القريب NFC:** وتعتمد على خاصية دمج تشفير امن، اما مضمن في الجهاز او باستخدام محاكاة بطاقة المضيف، HCE في السحابة.

٢- **الرمز QR:** ويستخدم هذا الرمز والذي تم وضعه من قبل نقاط البيع او بالتاجر او من قبل جهاز العميل.

٣- **رقمية فقط:** وتكون مخصصة فقط للاستخدام عبر الانترنت، بالإضافة الى تطبيقات محدودة في الحياة العادية المادية.

---

(1) https://www.investopedia.com/terms/m/mobile-wallet.asp 2022/03/16

(2) https://www.investopedia.com/terms/p/paper-wallet.asp

(3) https://www.entrepreneur.com/article/300593

(4) View: Reference the previous website itself

٤- **الرسائل النصية:** وتكون على شكل منصات الكترونية، قائمة على اساس الرسائل القصيرة، مرتبطة بهاتف محمول، يعمل كجهاز ارسال واستقبال ومحطة للبيع POS [١]

٥- **المحفظة الاستثمارية:** وهي مجموعة من الاستثمارات في الأسهم والسندات تقوم بتوظيف المال في اي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد، ومنها تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للأسهم في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها [٢] حيث تعتمد الهيئة على المراسلات الالكترونية اضافة الى المراسلات الاعتيادية بينها و بين الجهات الرسمية و المستثمرين العراقيين و الاجانب و المتعلقة بعمل و نشاط الهيئة من خلال الشبكات المحلية او الشبكة الدولية وفق ضوابط تحددها الهيئة[٣].

هذا كل ما يخص انواع المحافظ الالكترونية وبعد ان تعرفنا على وضائف وانواع المحافظ الالكترونية جاء الدور لنتعرف على ما تمتلكه تلك المحافظ من مزايا وهذا ما سنبحثه في الفرع التالي.

الفرع الثالث / مزايا لمحفظة الالكترونية

ان مزايا المحفظة الالكترونية نابعة من الاسباب التي تحفزك على استخدامها في حياتك اليومية، وأهم هذه الأسباب هي:

١- **السرعة وتوفير الوقت:**حيث تتيح لك المحفظة الإلكترونية من موبايلك إتمام التعاملات المالية بسرعة عالية. فقط تحتاج إلى الضغط على ازرار موبايلك لتنفيذ العمليات التي كانت تتطلب منك الانتقال إلى مكان معين وأحياناً الانتظار في الطوابير لتصل إلى دورك لتحصل على الخدمة كتسديد فاتورة موبايلك أو الثابت أو حتى فاتورة الماء والكهرباء. من المؤكد أنك ستشعر بالراحة بمجرد اشتراكك في المحفظة الإلكترونية تطبيق بيس حيث ستسهل لك الكثير من المهام التي كنت تؤديها وتأخذ منك الوقت والجهد الكبير

٢- **السهولة في استخدام المحفظة الإلكترونية:**فعند استخدامك المحفظة الإلكترونية فلن تحتاج إلى الاستمرار في ادخال رقم بطاقة ائتمانك ورمز التأكيد وأحيانا تواجه مشاكل انتهاء الصلاحية للبطاقة وما إلى ذلك في كل مرة تحتاجها للتعاملات المالية. فبمجرد إدخال تفاصيل حسابك عند الاشتراك في الخدمة؛ سيتم تخزينها في جهازك، وبضغطة واحدة تستطيع تنفيذ أعمال الشراء أو التسديد. ما

---

[١] انظر: امير علي خليل، المرجع السابق، ص٢٧٠.

[٢] انظر: المادة رقم ١-٢ من قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.

[٣] انظر: المادة رقم ٦ المرجع السابق ذاته.

عليك سواء إدخال رقم نقطة المشتريات أو التقاط رمز QR الخاصة بها، وتحديد المبلغ الذي تحتاج إلى دفعه، وبذلك تكون قد أنهيت عملية الدفع المستحقة بشكل سهل

٣- **سهولة الوصول إلى المحفظة الإلكترونية:** مع وجود تفاصيل حساب **المحفظة الإلكترونية** الخاصة بك على موبايلك فستصبح جميع تعاملاتك المالية اليومية أسهل في المعالجة. حيث يمكنك الوصول دائماً إلى موبايلك بسهولة بمجرد احتياجك له، ليصبح موبايلك ليس فقط لاستخدامه للاتصال الهاتفي والتواصل مع الآخرين؛ بل أصبح يقدم لك العديد من الخدمات المالية التي تقدمها البنوك

٤- **مجموعة واسعة من الاستخدامات:** يمكن استخدام المحفظة الإلكترونية عبر موبايلك في العديد من الأماكن التي تقدم مجموعة الخدمات التي تحتاجها بشكل يومي مثل: سداد الفواتير: كهرباء، ماء، تلفون ثابت ومحمول، إنترنت.

- شراء تذاكر الرحلات الجوية والبرية.
- الشراء من البقالة أو السوبرماركت.
- الشراء من الصيدلية.
- تسديد فواتير المستشفيات والمختبرات.
- تحويل الأموال لمحفظات إلكترونية أخرى.
- تحويل الأموال لأشخاص واستلامها من الصرافين.
- صرف العملات من عملة الوطنية إلى العملات الأخرى والعكس في إطار محفظتك (في حال كان لديك حسابات مختلفة)
- تقديم خدمات التمويل للمشاريع الصغيرة.
- الادخار، حيث تستطيع السحب والإيداع من حسابك الجاري أو الادخاري عبر هاتفك المحمول. وأنت في المنزل يمكنك الشراء عبر الموبايل من المتاجر الإلكترونية أو أي مركز خدمة مثل المطاعم مراكز التسوق وإيصال الطلبات إلى منزلك.

٥- **لن تنسى أي التزامات مالية عليك:** مع كثرة انشغالك بالعديد من المهام اليومية وغير المنتظمة؛ قد تنسى دفع بعض الالتزامات المالية التي يجب دفعها كدفع أقساط مدارس الأطفال أو الجامعة مثلاً. حيث تقدم لك بعض المحافظ الإلكترونية خدمة جدولة لتسليم الالتزامات المالية وقت استحقاقها.

وعندها سيدفع عنك التطبيق تلقائيا في التاريخ المحدد، وبهذا لن تحمل هم نسيان تسديد تلك الالتزامات طالما وقد حددتها مسبقا وحددت مبلغ الخصم الذي تريده.

٦- **الأمان في الاستخدام:** يمكن سرقة محفظتك العادية من جيبك، لكن لا يمكن سرقة المحفظة الإلكترونية الخاصة بك حتى ولو فقدت هاتفك. لأن المحفظة الإلكترونية بها إعدادات أمان تضمن لك أنت فقط إمكانية الوصول إليها. فلا يستطيع أي شخص آخر استخدام المحفظة الإلكترونية الخاصة بك طالما ورمز الدخول لا يعرفه أحد سواك. كما أنه حين إجراء عمليات التحويل من المحفظة الإلكترونية على هاتفك المحمول إلى شخص آخر، فيتم استخدام رموز الدفع المشفرة لضمان الأمان.

٧- **الاستفادة من العروض والتخفيضات:**غالباً ما تقدم المحفظة الإلكترونية العروض الترويجية ونقاط المكافئات والاسترداد النقدي والمكافئات والهدايا والحوافز الأخرى التي يمكن أن توفر لك المال. وكون تلك الخدمات من شأنها أن تسهل لك العديد من المهام اليومية، فقد قام بنك الرافدين بتطوير تطبيق زين كاش ليسهل لك الحصول على غالبية تلك الخدمات المالية عبر موبايلك . كما ويمكنك تعبئة رصيد حسابك في زين كاش عبر فروع زين كاش ووكلاءهم المنتشرين في عموم محافظات العراق. إضافة إلى ذلك يمكنك ربط حسابك في تطبيق زين كاش بحساباتك المصرفية في بنك الرافدين، لتستطيع عبر التطبيق إدارة حساباتك المصرفية عبر التطبيق ودون الحاجة إلى الوصول للبنك. حيث يمكنك التحويل المالي بين حسابتك المصرفية وحساب المحفظة الإلكترونية الخاص بك في تطبيق زين كاش وبما من شأنه تسهيل كل تعاملاتك المالية.[١]

مما تقدم اصبح لدينا تصور كامل عن كل ما تحتويه المحفظة الالكترونية من مزايا وقد تعرفنا على انواعها ووظائفها، لننتقل الى المراحل التي تتطلبها انشاء المحفظة الالكترونية وهذا ما سنبحثه في المطلب الثاني.

---

[١] ٧ أسباب هامة ستجعلك تستخدم المحفظة الإلكترونية في حياتك اليومية تاريخ الزيارة ١٤/٠٣/٢٠٢٢

المطلب الثاني / مراحل التعاقد في المحفظة الالكترونية

ترتبط مراحل التعاقد في المحفظة الالكترونية بالعقد الذي ينشا هذه الرابطة بين اطراف المحفظة الالكترونية حيث يمر عبر ثلاث مراحل المرحلة الاولى هي مرحلة ما قبل التعاقد والمرحلة الثانية مرحلة التعاقد، والمرحلة الثالثة هي مرحلة ما بعد التعاقد، حيث سيقسمها الباحث الى ثلاث فروع كما يلي:

الفرع الأول: مرحلة ما قبل التعاقد

الفرع الثاني: مرحلة التعاقد

الفرع الثالث: مرحلة ما بعد التعاقد

الفرع الأول / مرحلة ما قبل التعاقد

اهم مرحلة لتكوين العقد، تبدأ بالمفاوضات، فهي المرتكز الاساسي لقيام التعاقد بين جميع الاطراف، قبل قيام العقد فخاصية الدولية للعقود الالكترونية عابرة للحدود، مما يتعين في هذه المرحلة تحديد ما يتعلق باختيار النظام القانوني الذي تعتمد عليه في فتح الحساب الالكتروني، فكل حساب له نظامه القانوني الخاص به حيث يستطيع المستفيد اختيار حساب وطني او اجنبي فان اختار حساب وطني فانه يكون خاضع للنظام القانوني الخاص بدولته، اما ان اختار فتح حساب في دولة غير دولته فيكون خاضع للنظام القانوني لتلك الدولة، فان اخترت مثلا حساب في غير دولتك ولنفترض في السعودية، بنك الجزيرة مثلا، تدخل الى النت ستجد مكتوب "بإمكانك فتح حسابك عبر الانترنت متا شئت واينما كنت، أفتح حسابك دون الحاجة لزيارة الفرع الآن بإمكانك فتح حسابك الجاري لدى بنك الجزيرة بشكل سريع و آمن و على مدار الساعة دون الحاجة لزيارة أي من الفروع أو أجهزة الصراف الآلي، للتقدم بطلبك لفتح الحساب الجاري إلكترونياً هو احد مبادرات برنامج SAMA SANDBOX و الذي يسعى من خلاله البنك المركزي السعودي الى دعم البنوك لتطوير الخدمات المقدمة لعملائها بما يتوافق مع استراتيجيتها و رؤيتها المتمثلة في برنامج التحول في المملكة"، وسيطلب منك اثبات الشخصية الحقيقية كإدخال رقم جواز سفرك او الرقم الوطني الموحد، بالإضافة الى رقم الموبايل، قبل هذه الخطوة يجب ان تذهب الى الشروط والاحكام للاطلاع عليها قبل ان تضغط على "لقد قرات ووافقت" لأنك بمجرد الضغط عليها فانك

تكون قت وافقت على كل الشروط والاحكام الخاصة بالتعاقد[١]، ولا يسعك الا الخضوع لتلك الاحكام، اي انها عقد اذعان فما عليك الا ان تقبل او ترفض.

الفرع الثاني / مرحلة التعاقد

تتطلب مرحلة التعاقد نوعين من المتطلبات :

- **متطلبات للمعلومات:** أي البيانات الخاصة التي تتعلق بأطراف العقد، لأهمية هذه البيانات في السوق الإلكتروني لتحديد وتشخيص الأطراف المتعاقدة واماكن التواجد لهم، وتحديد الجهة المصادقة على التعاقد لما من له أهمية، بتحديد موقع التجار على شبة الانترنت، لان التجار على شبكة الانترنت عناوينهم ليست مادية.
- **متطلبات اجرائية:** تتطلب مرحلة التعاقد بعض الاجراءات كالإفصاح عن حركات العرض والقبول، وما هي القواعد التي تنظمها، للاختلاف في هذه القواعد من محفظة إلى أخرى، وما تحتويها من شروط للاتفاق بعد تلاقي الايجاب بالقبول، الذي يعقب إتمام التعاقد تدفع القيمة النقدية للخدمات الكترونياً، وفي اغلب المحافظ تكون مجانية مجرد التسجيل الذاتي للاشتراك بالمحافظ الإلكترونية بالموبايل، ليتم البدء بتحميل التطبيق أو إدخال كودUSSD الخاص بالشركة التابع لها خط الموبايل، ثم الضغط على التسجيل في خدمة المحفظة الإلكترونية للهاتف المحمول و إدخال رقم الموبايل الخاص بالعميل، ثم تحديد الرقم السرى المكون من ٤ أرقام وإعادة إدخاله للتأكيد، كما على المستخدم قراءة الشروط والأحكام الخاصة بالخدمة جيدا، ثم الموافقة عليها إذا رغب في استكمال الخطوات، كما يتلقى العميل رسالة بنجاح التسجيل، وأيضا التوجه لأقرب فرع خلال ٩٠ يوما لتوقيع عقد الخدمة لتجنب إغلاق المحفظة المؤقتة وتحويلها الى محفظة دائميه.

في هذه المرحلة قد اتممت التعاقد واصبحت الالتزامات خاضعة للتنظيم القانوني الخاص بها، واصبح التعاقد هو اساس بداية العمل، وبهذه المثابة تسمو إرادة المتعاقدين فوق القانون والذي يستمد قوته الملزمة من اتفاق أطراف العقد بوصفه تعبيرا عن القانون الذي استقرت عليه الاعراف والعادات، وباعتباره الحل الذي تمليه متطلبات الاعمال التجارية والاقتصادية وطبيعة الأشياء، ويلعب العقد بصفة خاصة دورا هاما على صعيد المعاملات الاقتصادية والتجارية، سواء كانت هذه المعاملات ذات طابع وطني محض أم

---

[١] هذه الشروط والاحكام تتضمن اقرار خطي، وحقوق والتزامات الطرفين، تعهدات وإقرارات الطرف الأول، تعهدات وإقرارات الطرف الثاني، الشروط والأحكام لبطاقات الصرف الآلي، الشروط والأحكام للهاتف المصرفي، الشروط والأحكام للمصرفية الإلكترونية، الشروط والأحكام لدفاتر الشيكات.

ذات طابع دولي صرف، باعتباره الوسيلة المالية التي يتم عن طريقها ممارسة مختلف التعاملات الاقتصادية والتجارية[١].

الفرع الثالث / مرحلة ما بعد التعاقد

في هذه المرحلة يمكن للمستهلك التصرف بالمحفظة بعد قيامه بشحنها بالرصيد المطلوب، القيام بكافة العمليات التجارية والشراء للكل ما يحتاج من سلع وخدمات متاحة على الانترنت، بالإضافة الى انه يستطيع الإيداع والسحب النقدي من المحفظة الإلكترونية للموبايل، ويتم ذلك بشكل مباشر إما عن طريق منافذ تقديم الخدمة[٢] المنتشرة في عموم العراق، أو ماكينات الصراف الآلي للبنوك الاهلية كالبنك الاسلامي مثلا، والتحويلات أي تحويل اي مبلغ من المال من حساب إلى حساب أخرى وكذلك شحن رصيد الموبايل بقيمة مالية تُخصم من الرصيد الموجود في محفظة الموبايل، تقدم هذه الخدمات مقابل اجور رمزية تستقطع من صاحب المحفظة تلقائيا وتضاف الى حساب مقدم الخدمة في حسابه لدى البنك المركزي، استنادا الى الاتفاق الحاصل بينهما قبل حصوله على المحفظة الالكترونية، وتوفر له ايضاً خدمات اخرى كثير كشراء البطائق ذات الدفع المسبق والتي من خلالها يستطيع التبضع من الانترنت كما يشاء بالإضافة الى امكانية تحويلها الى دولار رقمي والدخول الى المنصات العالمية للمضاربة بالأسهم الالكترونية وشراء العملات الالكترونية والدخول ضمن شركات محلية او عالمية، والدخول في عالم التجارة الالكترونية من جميع ابوابها، وهذا ما يدعونا الى البحث في العقد الالكتروني للتجارة الدولية لان المحفظة الالكترونية هي وسيلة للدخول في عالم التجارة الالكترونية.

---

[١] أنظر: د. محمود محمد ياقوت، حرية المتعاقدين في اختيار قانون العقد الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٥، ص٧.

[٢] حيث اصدر البنك المركزي، دائرة المدفوعات، ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني نسخة آيار/٢٠٢٠ لكل انحاء العراق.

المبحث الثاني

العقد الالكتروني

سبق وان بحثنا في المحفظة الالكترونية وجاء الدور لنبحث في العقود الالكترونية وعلاقتها بالمحفظة الالكترونية، فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين أدى تطور الاقتصاد العالمي الى التوسع الكبير في المعاملات التجارية بين الأمم، وبلوغها مختلف الأسواق في سائر الدول فزاد حجم المبيعات وتنوعت البضائع في تشكيلة ضخمة لتلبية مختلف الاحتياجات والاذواق.

ولقد أدى هذا التطور التجاري العالمي الى ارتفاع احتمالات حدوث النزاعات بين أطراف عقود البيوع الدولية بسبب عدم صياغة هذه العقود بالدقة الكافية، لذا فقد راعت قواعد المصطلحات الجديدة ظروف الانتشار المستمر لمناطق التجارة الحرة في كثير من الدول، فضلاً عن التوسع في استعمال التجارة الالكترونية وتبادل البيانات الكترونياً بالإضافة الى تزايد الاهتمام بتوفير مقومات الامن والسلامة للعقود الالكترونية لتيسير الحركة الدولية للبضائع،[١] لاحظ ان العلاقة مباشرة بين التجارة الالكترونية والعقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية، فواحدة تكمل الاخرى فالسوق التجارية الالكترونية لا تنمو الا عن طريق سيولة المال الالكتروني، ومن الطبيعي وجود المحفظة الالكترونية التي من خلالها تستطيع التعامل بالمال الإلكتروني، وبفضلها ازدهر السوق التجاري الالكتروني، نتيجة هذا الازدهار ولكثرة استخدامات العقود الالكترونية حدثت امور قانونية كثيرة واهمها كيفية اثبات العقد الالكتروني ومشكلة تحديد الاختصاص القضائي، لذا سوف نتطرق اليه بشي من التفصيل في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: اثبات العقد الالكتروني

المطلب الثاني: الاختصاص القضائي وتنازع القوانين

المطلب الأول / إثبات العقد الإلكتروني

يمثل العقد الالكتروني ارتباط الايجاب الصادر من احد المتعاقدين بقبول الاخر على وجه يثبت اثره في المعقود عليه والذي يتم بوسيلة الكترونية[٢]، واغلب التشريعات تصاغ على أساس الاستخدام الورقي في كتابة العقد، وتوقيعه من اطراف العقد ، حسب الضوابط القانونية ولما كانت المعاملات الإلكترونية تعتمد أساسا على وسائل الاتصال وأجهزة الكمبيوتر فقد اهتمت الدول بوضع تنظيم قانوني لتلك

---

[١] انظر: ليث محمد صادق فرحان الكبيسي، النقل الدولي متعدد الوسائط، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر، ٢٠١٧، ص٤٥-٤٦.

[٢] انظر: المادة رقم ١ الفقرة حادي عشر من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ .

المعاملات الالكترونية، وكيفية صياغتها وطرق اثباتها، باعتبارها تحل محل استخدام كتابة العقود الورقية في الحقوق والاثبات، ونرى ذلك من خلال اعتماد لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية المسمى "بالأونسترال" مشروع قانون نموذجي بشأن التجارة الإلكترونية في عام ١٩٩٦، وأوصت من خلاله الدول بالأخذ بعين الاعتبار عند تطوير التشريعات الوطنية المنظمة لاستخدام بدائل الأشكال الورقية للاتصال الى البدائل الرقمية وتخزين المعلومات عليها[١]، على ضوء هذا المشروع قدم المشرع العراقي قانون المعاملات الالكترونية المؤقت رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠١النافذ، واتبعها بإصدار قانون خاص ينظم التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية، المرقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، النافذ، وقانون المعاملات الالكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥النافذ. حيث نظم فيها كل ما يخص المعاملات الالكترونية من مصطلحات ذات صلة بالمعاملات الالكترونية، كذلك اصدر البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات، قانون خاص هو قانون ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني نسخة آيار /٢٠٢٠ يعمل به في كل انحاء العراق، قيام العقد الالكتروني ينشئ عن تبادل المعلومات الكترونيا ويحتاج الى التوقيع الكترونياً عليها من المرسل للسالة الالكترونية[٢]، لذلك نحتاج الى التطرق إلى مفهوم كل من المستندات الإلكترونية والتوقيع الالكتروني ودورهما في إثبات العقد الالكتروني والضمانات المتعلقة بالتشفير الإلكتروني كما ورد في التشريعات العراقية ضمن ثلاثة فروع.

الفرع الاول: المستندات الإلكترونية.

الفرع الثاني: حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات.

الفرع الثالث: الضمانات المتعلقة بالتشفير الإلكتروني.

الفرع الاول / المستندات الإلكترونية[٣]

عرف المشرع العراقي المستندات الإلكترونية بوصفها المحررات والوثائق التي تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كلياً أو جزئياً، بوسائل الكترونية بما في ذلك تبادل البيانات الكترونياً او البريد الالكتروني او البرق او التلكس او النسخ البرقية ويحمل توقيعاً الكترونياً[٤] واسبقها بتعريف التوقيع الالكتروني بانه هو العلامة الشخصية التي تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات او اصوات

---

[١] انظر: الموسوعة السياسية، العقد الإلكتروني ووسائل إثباته.

The Electronic Contract and the Means of Verification

[٢] انظر: المادة ١ الفقر ٤ من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية، المرجع السابق ذاته.

[٣] انظر: المادة رقم ١ الفقرة عاشراً من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية، مرجع سبق ذكره.

[٤] انظر: المادة رقم ١ الفقرة عاشراً، المرجع السابق ذاته.

أو غيرها وله بحيث يكون ذو طابع متفرد يدل على نسبته الى الموقع واشترط ان يكون معتمداً من جهة التصديق تحديدا[١]، ويقصد بجهة التصديق الشخص المعنوي المرخص له اصدار شهادات تصديق التوقيع الالكتروني وفق احكام هذا القانون[٢]، كذلك عندما اورد تعريف الكتابة الالكترونية في نفس القانون ووصفها بانها كل حرف أو رقم أو رمز أو أية علامة أخرى تثبت على وسيلة الكترونية أو رقمية أو ضوئية أو أية وسيلة أخرى مشابهة وتعطي دلالة قابلة للإدراك والفهم[٣]. من خلال ما تقدم نجد ان المشرع العراقي وحسننا فعل عندما عرف رسائل البيانات الإلكترونية بأنها معلومات إلكترونية ترسل أو تسلم بوسائل إلكترونية أيًّا كانت وسيلة استخراجها في المكان المستلمة فيه، أو أنه البيانات والمعلومات التي يتم تبادلها من خلال وسائل إلكترونية سواء كانت من خلال شبكة الإنترنت أم من خلال الأقراص الصلبة أو شاشات الحاسب الآلي أو أية وسائل إلكترونية، هذا التعريف أعطى للمستند الإلكتروني مجالًا واسعًا بحيث لم يقتصر على شبكة الإنترنت بل أجاز ذلك بوسائل إلكترونية أخرى، كأن تكون رسالة بيانات مرسلة عن طريق الفاكس أو التلكس أو أي وسيلة تقنية متاحة في المستقبل.

١- **شروط المستندات الإلكترونية:** تكتسب المستندات الالكترونية والكتابة الالكترونية والعقود الالكترونية حجيتها القانونية الكاملة لتعادل مثليتها الورقية بالإثبات والقوة القانونية اذا توافرت فيها الشروط الاتية:

أولاً :كتابة المعلومات الالكترونية: تشترط كتابة كافة المعلومات الاساسية للمستند الالكتروني وتوثيقها كما هو الحال بالمستندات التقليدية ولكن الوسيط في ذلك مختلف فبدل الاوراق يصبح الوسيط الالكتروني هو بمثابة الجزء المادي للأثبات والوسيط الالكتروني[٤] هو برنامج الحاسوب او أية وسيلة الكترونية اخرى تستخدم من اجل تنفيذ اجراء او الاستجابة للإجراء بقصد انشاء او ارسال او تسلم معلومات على ان تكون المعلومات الواردة في المستند الالكتروني قابلة للحفظ والتخزين ويمكن استرجاعها في أي وقت[٥] لم يغفل المشرع العراقي عن الكتابة الإلكترونية كما اشرنا اليها سابقاً حيث اورد تعريفا مفصلا جامعا مانعا شاملا في المادة رقم ١ الفقرة خامساً.

---

[١] انظر: المادة رقم ١ الفقرة رابعاً، المرجع السابق ذاته.

[٢] انظر: المادة رقم ١ الفقرة الخامس عاشر، المرجع السابق ذاته.

[٣] انظر: المادة رقم ١ الفقرة خامساً. المرجع السابق ذاته.

[٤] انظر: المادة رقم ١ الفقرة ثامناً ، المرجع السابق ذاته.

[٥] انظر: المادة رقم ١٣ الفقرة أ، المرجع السابق ذاته.

ثانياً: قابلية المستند الإلكتروني للاحتفاظ بالمعلومات الواردة فيه: ان شرط الكتابة لكي يعتد بها في القانون العراقي هو تدوينها على وسيط للكتابة يسمح باستمرار وثبات بقائها، ليضمن الرجوع إليها عندما ينشب خلاف ما، ويختلف الحال عند استخدام الوسيط إلكتروني بسبب خاصيته المادية، لذألك تكون مانع أمام انفاذ هذا الشرط، إذ إن الشرائح الممغنطة وأقراص التسجيل المستخدمة في عملية التعاقد تكون معرضة للتلف عند أدنى اختلاف في قوة التيار الكهربائي أو الاختلاف الشديد في درجة حرارة تخزين هذه الوسائط، ولكن تم تجاوز تلك الصعوبات عن طريق استخدام أجهزة ووسائل أكثر قدرة على الاحتفاظ بالمعلومات لمدة طويلة قد تفوق الأوراق العادية، التي قد تتأثر بعوامل الزمن، وبعد التغلب على عقبة الاحتفاظ بالمحرر المكتوب لفترة طويلة تسمح بالرجوع إليه كلما كان ذلك لازماً، تمكنت للتكنولوجيا الحديثة وخاصة شبكة المعلومات بالتفوق بما تحفظه من سجلات ومحررات إلكترونية على المستندات الورقية العادية المهم ان تكون المعلومات الواردة في المستند الالكتروني قابلة للحفظ والتخزين بحيث يمكن استرجاعها في أي وقت وهذا ما اكده المشرع العراقي[١].

ثالثاً: إمكانية الاحتفاظ بالمستند الإلكتروني: تقابل شرط إثبات الكتابة وعدم القدرة على القيام باي تعديل إلا بإتلاف المستند أو ترك أثر مادي عليه فيما يتعلق بحجية السند الورقي العادي في الإثبات، إذ إن قيمة المحرر الكتابي أو السند الورقي تقدر بسلامة محتواه أو بقدر ما أُدخل عليه من تعديلات، والذي لا يكاد يشكل أي صعوبة في كشفه بالنسبة للمحررات المدونة بالأحبار المنتشرة على الورق، وإذا كانت الكتابة على الوسائط الإلكترونية في البداية قابلة للتعديل أو إعادة التنسيق من قبل أطراف المعادلة دون أن يكون لهذا التعديل أثر مادي يمكن ملاحظته فإن التطور التكنولوجي تغلب على ذلك عن طريق استخدام حاسب إلكتروني يسمح بتحويل النص الذي يمكن تعديله إلى صورة غير قابلة للتعديل أو المحو، كما تم ابتكار طريقة لحفظ المستندات الإلكترونية في صيغتها النهائية بشكل لا يقبل التعديل أو التبديل، وذلك من خلال حفظها في صناديق إلكترونية لا يمكن فتحها إلا بمفتاح خاص، بحيث تؤدي أي محاولة لتعديل المستندات إلى إتلاف فحواه تماما، خلال كافة الوسائل الإلكترونية المتبعة[٢].

٢- **حجية المستندات الإلكترونية:** لقد اختلف الفقهاء في امكانية إضفاء الحجية على مخرجات الكمبيوتر في الوقت الذي تعددت فيه هذه المخرجات وتطورت نتيجة لتطور أجهزة الاتصال الالكترونية ، فأصبحت من العوامل التي اثرت في مدى امكان قبولها للإثبات، وهناك العديد من تشريعات للدول في

---

[١] انظر: المادة رقم ١٣ الفقرة أ، المرجع السابق ذاته.

[٢] انظر: المادة رقم ٢ من قانون المعاملات الإلكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥، العراقي.

هذا الاطار تعمل على تنظيم التعامل الإلكتروني للمستند الالكتروني ومنحه القوة الثبوتية اللازمة، وفي هذا الصدد نجد المشرع العراقي خصص المادة رقم ١٧ من قانون المعاملات الالكترونية ، رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ لإثبات حجية المستندات الالكترونية وقد اعطى للكتابة الإلكترونية والمستندات الإلكترونية الحجية ذاتها المقررة للسند العادي واجاز لأطراف المعاملة الالكترونية الاحتجاج به ما دام قد دخل السجل الإلكتروني والمرتبط بتوقيع الكتروني محمي[١].

٣- **التوقيع الإلكتروني:** ان التوقيع الالكتروني يجعل تحويل المعاملات اكثر امان وسرية حيث يعتبر بمثابة ختم الهوية التي تلازم رسالة الأنترنت ويستخدم من اجل التأكد بان الرسالة قد اتت من مصدرها بدون أي تغيير خلال عملية النقل، بحيث توقع الوثيقة الالكترونية باستخدام مفتاح المرسل الخاص به، ويقوم الطرف الثاني وهو المستقبل عن طريق المفتاح العام بالتحقق من صحة التوقيع[٢]، وبالإمكان الدمج بين البصمة الالكترونية والمفتاح العام بصورة تمويهية للرسالة الاولى لإنشاء بصمة الكترونية لها، ثم تشفر البصمة الكترونيا باستخدام المفتاح الخاص[٣] بالمالك، مما ينتج عنه توقيع رقمي ملحق بالوثيقة المرسلة وللتأكد من صحة التوقيع يستخدم المستقبل المفتاح العام لفك شفرة التوقيع، وتقوم شركة سايبرسيف بتطوير شكل اخر للتوقيع الالكتروني، بشكل بطاقة ذكية كبطاقة الائتمان مبرمجة بشفرة المستخدم الخاصة به[٤]. كما تتعدد صور التوقيع الإلكتروني فهو أما يتم بالقلم الإلكتروني أو بالبصمة الإلكترونية أو يكون توقيعًا رقميًا، وهذه الصورة تختلف فيما بينها من حيث درجة الثقة ومستوى ما تقدمه من ضمان، وذلك بحسب الإجراءات المتبعة في إصدارها وتأمينها والتقنيات التي تنتجه، ويكون للتوقيع الالكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والادارية ذات الحجية المقررة للتوقيع الخطي[٥]. وقد أصبح نظام تبادل البيانات الكترونيا (EDL) حقيقة واقعة، فرضت نفسها في ميدان التجارة الالكترونية، ولم يقتصر على التوقيع الالكتروني فقط، فهذا التطور يبعث في طبيعة الحال الى

---

[١] انظر: المادة رقم ١٧ من قانون المعاملات الإلكترونية، المرجع السابق ذاته.

[٢] المفتاح العام: هو الرمز الذي تخصصه او تعتمده جهات التوثيق الالكتروني لمستخدم شهادة التوثيق الالكتروني بهدف التحقق من صحة التوقيع الالكتروني هذا حسب التعريفات الواردة في المادة ٢من قانون المعاملات الإلكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥، المرجع السابق ذكره.

[٣] المفتاح الخاص: هو الرمز الذي يستخدمه الشخص لإنشاء توقيع الكتروني، في معاملة الكترونية او رسالة معلومات او سجل الكتروني. هذا حسب التعريفات الواردة في المادة ٢، المرجع السابق ذاته.

[٤] انظر: مصطفى يوسف كافي، التجارة الالكترونية، دار رسلان للنشر، دمشق، سوريا، ٢٠١٠، ص١٩٠.

[٥] اذا روعي في انشائه الشروط المنصوص عليها في المادة ٥ من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية ، مرجع سبق ذكره .

الاستغناء عن التعامل بالمستندات الورقية التقليدية لاتحاد العلة وتعارض سبب الوجود[١]. كما تكون بيانات التوقيع الالكتروني والوسائل الالكترونية والمعلومات التي تقدم الى جهة التصديق سرية ولا يجوز لمن قدمت اليه او اطلع عليها بحكم عمله افشاؤها للغير او استخدامها في غير الغرض الذي قدمت من اجله[٢]

٤- **صور التوقيع الإلكتروني:** اشار المشرع العراقي الى عدة صور من الممكن ان يتخذها شكل التوقيع الالكتروني، فقد تتخذ شكل حروف أو رموز أو ارقام أو اصوات، او اشارات او غيرها بحيث يكون له طابع متفرد يدل على نسبته الى من قام بالتوقيع بشرط ان يكون معتمدا من جهة التصديق الرسمية، هذا التعدد في اشكاله بالقلم الإلكتروني أو بالبصمة الإلكترونية أو يكون ادخال رقمي، كل هذه الاشكال تختلف في الضمان الذي تقدمه ودرجة الثقة فيما بينها، حسب التقنيات المنتجة لها والاجراءات المتبعة في عملية اصداها[٣].

٥- **التوقيع بالقلم الإلكتروني:** يتشابه مع التوقيع بقلم الحبر العادي الا انه يكتب به على الشاشة إلكترونية بدل الورقة العادية حيث يحفظ في الحاسوب، وله نفس منزلة التوقيع بالقلم العادي على الورق. ثم يقوم الموقع بالضغط على مفتاح معين موجود في حاسوبه فيظهر اختياران في الاول كلمة موافق وفي الثاني غير موافق على التوقيع الذي دونه على شاشة جهازه الالكتروني، فإذا ضغط على مربع موافق تم التوقيع وتخزن بطريقة مشفرة بكل ما يحتويه التوقيع من خصائص والتواءات وانحناءات ودوائر ونقاط ودرجة الضغط بالقلم وما شابه ذلك، من خلال الماسح الضوئي، وافضل طرق التوقيع بالقلم الإلكتروني هي ما يعرف بنظام التشفير بمفتاحين، وهذه هي الصورة الثابتة لنظام تشفير البيانات والمراسلات الإلكتروني، مفتاح خاص ومفتاح عام وبعد التوقيع عليها من المفتاح الخاص تتحول الرسالة إلى أرقام حسابية غير مفهومة وفي الجانب الآخر يقوم المرسل إليه بفك الشفرة عن طريق المفتاح العام، المرسل اليه من المرسل للرسالة الالكترونية ليتمكن من قراءة الرسالة، ولقد اختار المشرع العراقي هذا الشكل من

---

[١] انظر: ليث محمد صادق، المرجع السابق، ص١١٣.

[٢] انظر: المادة رقم ٣ الفقرة أ من قانون المعاملات الإلكترونية، السابق ذكره "تسري احكام هذا القانون على المعاملات التي تتم بوسائل الكترونية".

[٣] انظر: الفصل الاول المادة رقم ١ الفقرة رابعًا من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨، مرجع سبق ذكره

التوقيع وقد احسن الاختيار فمما لا شك فيه أن هذا النظام يحقق الكثير من الأمن والسرية والثقة في المعاملات[١]

٦- **التوقيع بالبصمة الإلكترونية:** هي بصمة حقيقية تأخذ شكل ارقام يتم اشتقاقها من خوارزميات الحاسوب على الرسالة المكتوبة، تتولد عنها بصمة تمثل ملفًا كاملًا تدعى البيانات على معادلات الخوارزمية، حيث تطابق البصمة الإلكترونية للرسالة، البصمة الحقيقية تماماً وفي حالة إحداث أي تغير في الرسالة، سينتج عنه بصمة مختلفة عن الأصلية اختلافًا تامًا، وللبصمة الإلكترونية عدة أنواع، ممكن ان تكون بصمة بالصوت أو بصمة بالأصابع أو بقزحية العين[٢]. ولها مقترنات تمويه حيث ان مقترنات التمويه تقوم بتطبيق حسابات رياضية على الرسائل الالكترونية لتولد بصمة –رسالة قصيرة– تمثل ملف كامل تتكون من بيانات لها طول ثابت يتراوح بين ١٢٨و ١٦٠ Bits تسحب من الرسالة المحولة ذات الطول المتغير وهذه البصمة تميز الرسالة الاصلية عن غيرها وتتعرف عليها بدقة فاذا حصل اي تغير ولو بمقدار Bits واحد في الرسالة يؤدي الى بصمة اخرى مختلفة تماما اعتمادا على المفاتيح التي انشاتها ولا يمكن فك شفرتها الا باستخدام المفتاح العام، ومن المحبذ الاشارة الى ان البصمة الالكترونية اسرع من عملية التشفير لهذا فان البصمة الالكترونية تستخدم في انشاء التوقيع الالكتروني[٣].

٧- **التوقيع الرقمي:** يستخدم التوقيع الرقمي في خلق نوع من المفاتيح الخاصة ترتبط في المفتاح العام بحيث يكون المفتاح الخاص للمستخدم مرتبط بوثيقة وهوية رقمية محددة تصدرها الدولة، تشتمل على معلومات خاصة عن المستخدم، الاسم، العنوان، رقم الهاتف ترتبط بالمفتاح العام فيصبح نوع من أنواع التعريف أو الهوية الخاصة للمستخدم يمثل توقيعه ويتم إنتاجه باستخدام تقنيات التشفير، وعند قيام المستخدم بإدخال تلك الارقام فهو يعطي الاذن باستخدام معلوماته من قبل المصدر لإجراء التغيرات التي يريدها، وبعد ادخال الارقام يعطي ايعاز الموافقة على اجراء وتنفيذ التعديلات تتم تلك التعديلات مباشرة من قبل السجل الالكتروني الخاص بالمستخدم عن طريق الوسيط الالكتروني[٤].

---

[١] انظر: المادة رقم ١٥ الفقرة أ، ب ،ج ،د ، المرجع السابق ذاته.

[٢] انظر: المادة رقم ١ الفقرة خامساً. المرجع السابق ذاته.

[٣] انظر: كريمة صراع، واقع وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ٢٠١٤، ص٨١.

[٤] انظر: الفصل الاول المادة رقم ١ ، ثامناً، من قانون التوقيع الالكتروني و المعاملات الإلكترونية، المرجع السابق.

وللتوقيع الرقمي درجة عالية من الموثوقية والمصداقية فهو يقوم على أرقام سرية تعالَج بطريقة رياضية تجعل رسائل البيانات المتبادلة مستقرة وغير مقروءة بشكل يضمن السرية للمعلومات فضلاً عن وجود هيئة مختصة بتوثيق التقييمات الالكترونية وتصديقها[١].

ومما تقدم نجد ان المشرع العراقي قد اعطى للمستندات الالكترونية وللكتابة الإلكترونية مهما تعددت اشكالها وصورها ذات الحجية المقررة للسند العادي.

الفرع الثاني / حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات

بعد أن كان التوقيع باليد في الماضي أفضل طرق التوقيع، أصبح لا يلائم المستقبل في التعاملات الإلكترونية، والتي يصعب فيها التوقيع اليدوي، لذلك ظهر بديلاً له التوقيع الإلكتروني[٢] وقد اقر المشرع العراقي بحجية التوقيع الالكتروني في الاثبات اذا كان معتمداً من جهة التصديق[٣] وتوافرت فيه الشروط الاتية[٤]:

اولا. ان يرتبط التوقيع الالكتروني بالموقع[٥] وحده دون غيره .

ثانيا. ان يكون الوسيط الالكتروني[٦] تحت سيطرة الموقع وحده دون غيره .

ثالثا. ان يكون اي تعديل او تبديل في التوقيع الالكتروني قابلاً للكشف .

رابعا. ان ينشئ وفقاً للإجراءات التي تحددها الوزارة بتعليمات يصدرها الوزير[٧].

---

[١] انظر: حنان ملكية، النظام القانوني للتوقيع الالكتروني، بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٦ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠ ، ص ٥٦٢

[٢] التوقيع الالكتروني : هو علامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات او اصوات أو غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته الى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق. انظر: الفصل الاول، المادة رقم ١، الفقرة رابعاً، المرجع السابق ذاته.

[٣] جهة التصديق : هي الشخص المعنوي المرخص له اصدار شهادات تصديق التوقيع الالكتروني وفق احكام القانون. انظر: الفصل الاول، المادة رقم ١/ الفقرة خامس عشر، المرجع السابق ذاته.

[٤] انظر: المادة رقم ٥، المرجع السابق ذاته.

[٥] الموقع : هو الشخص الطبيعي او المعنوي الحائز على بيانات انشاء التوقيع الكتروني الذي يوقع على المستند الالكتروني . ويوقع عن نفسه او عمن ينيبه او يمثله قانونا. انظر: الفصل الاول، المادة رقم ١/ الفقرة سادس عشر، المرجع السابق ذاته.

[٦] الوسيط الالكتروني: هو برنامج الحاسوب او أية وسيلة الكترونية اخرى تستخدم من اجل تنفيذ اجراء او الاستجابة لإجراء بقصد انشاء او ارسال او تسلم معلومات. انظر: الفصل الاول، المادة رقم ١/ الفقرة ثامناً، المرجع السابق ذاته.

[٧] الوزير: المقصود هو وزير الاتصالات. انظر: الفصل الاول، المادة رقم ١/ الفقرة اولاً، المرجع السابق ذاته.

لقد بذل المشرع جهودًا كبيرة ليعالج هذا المفهوم ليشمل التوقيع الإلكتروني باعتبار أن التوقيع الذي لم تعرفه القوانين هو وسيلة للتعبير عن إرادة صاحبه، وبالتالي لا يشترط خط اليد، وإذا ارتبط التوقيع باعتباره دليلًا للإثبات بالكتابة يتم إسباغ الحجية القانونية عليه (التوقيع الإلكتروني)، حيث تتوافر في الرسالة أو المحرر المراد تصديقه بالتوقيع شروط الدليل المكتوب باعتباره وسيلة للتوثيق، ذلك بالإضافة إلى الشروط اللازم توافرها في التوقيع ذاته، والتي تمكنه من أداء وظيفته حيث تحديد الشخصية الموقع أو إقرار بمضمونه المحرر ونسبته إلى الموقع.

والشروط التي يلزم توافرها لتحقيق الدليل الكتابي هي أن يكون الدليل مقروء ومستمرًا وغير قابل للتعديل ومع التقدم التقني أمكن للمستندات الإلكترونية كما لاحظنا أن تستوفي الشروط الواجب توافرها لتحقيق الدليل الكتابي الذي يتمتع بالحجية في الإثبات، أما الشروط الواجب توافرها في التوقيع ذاته ليتمتع بالحجية القانونية في الإثبات فيمكن ردها إلى الدور أو الوظيفة التي يؤديها التوقيع، وهي تحديد هوية الموقع الذي يستند إليه الدليل أو المستند والتعبير عن إرادة الموقع في الالتزام بما وقع عليه، وتتفق جميع التشريعات على ضرورة توافر شروط معينة تعزز من هذا التوقيع، وتوفر فيه الثقة حتى يتمتع بالحجية، وتدور هذه الشروط حول كون التوقيع مقصورًا على صاحبه وخاضعًا لسيطرته الفعلية وقابليته للتحقق من صحته مع ارتباطه بالبيانات التي يثبتها[١].

من خلال البحث تبين لنا ان حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، لها نفس القوة القانونية لحجية التوقيع التقليدي الورقي، وهذا ما استقر عليه الفقه والمشرع العراقي.

الفرع الثالث / الضمانات المتعلقة بالتشفير الإلكتروني

يعد التشفير اداة الضمان والسلامة لتبادل البيانات الكترونياً وكذلك عملية خزنها بطريقة تضمن السرية والمصداقية فيها، والملاحظ أن المشرع العراقي لم يضع تعريفا قانونيا للتشفير وانما اورد ما يتعلق بوظائفها ووسائلها واعطاها نفس الحجية التي تتمتع بها الاوراق التجارية حيث اكد على ان تكون للأوراق التجارية والمالية الالكترونية ذات الحجية المقررة لمثيلاتها الورقية مالم ينص القانون على خلاف ذلك[٢].

وتتمحور وظائف التشفير حول ضمان سلامة المعطيات القانونية وذلك عن طريق، ضمان سريتها ومصداقيتها ومراقبتها عند تبادلها أو تخزينها أو تبادلها وتخزينها معا.

---

[١] انظر: الموسوعة السياسية، العقد الإلكتروني ووسائل إثباته.

The Electronic Contract and the Means of Verification

[٢] انظر: المادة ٢٣ ، الفقرة، اولا ، من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية، المرجع السابق

إن استيراد وسائل التشفير أو تزويدها أو استخدامها أو تقديم خدمات متعلقة بها، مقيد بمشروعية الأهداف المتوخاة من التشفير بالحفاظ على مصالح الدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي والتامين عليها[١].

والسؤال الهام الذي يثور هو هل يمكن عمل التأمين ضد الحوادث والجرائم الإلكترونية، بمعنى أنه هل تُعد هذه الجرائم من الأخطار القابلة للتأمين عليها، وهل الخسائر المترتبة عليها تُعد من الأضرار المغطاة تأمينيا؟ لحسن الحظ فقد تخصصت بعض شركات التأمين في عمليات التأمين ضد المخاطر الإلكترونية (E-Risks) الناتجة عن استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني[٢]. وترجع أهمية استعمال التأمين في تحويل عبء الأخطار الإلكترونية من البضائع والسلع إلى شركة التأمين، شأنهم في ذلك شأن مختلف رجال الأعمال على الإنترنت والبريد الإلكتروني في قضاء مصالحهم وإنجاز أعمالهم والاتصال اللحظي بعملائهم[٣]، ويعد نادي Through Transport (TT) على قمة مقدمي خدمات التأمين الدوليين لصالح البضائع والسلع واللوجستيات[٤].

المطلب الثاني / الاختصاص القضائي وتنازع القوانين

عند حدوث نزاع معين ناتج عن استخدام المحفظة الالكترونية او التجارة الالكترونية يثور موضوع من هي المحكمة المختصة التي سوف تكون صاحبة الاختصاص القضائي والمكاني، عند تنازع القوانين لذا يجب تحديد المحكمة المختصة بنظر النزاع، لنتجاوز هذا الموضوع سوف يقسم الباحث هذا المطلب الى ثلاث فروع نسلط الضوء في الفرع الاول على تنازع القوانين وفي الفرع الثاني نبحث في تحديد الاختصاص القضائي ونخصص الفرع الثالث لكيفية تجاوز مشكلة الاختصاص القضائي وتنازع القوانين.

الفرع الأول: تنازع القوانين

الفرع الثاني: تحديد الاختصاص القضائي

الفرع الثالث: تجاوز مشكلة الاختصاص القضائي وتنازع القوانين

الفرع الأول

---

[١] انظر: الموسوعة السياسية، المرجع السابق ذاته.

[2] How Hiscox E-risks Insurance Protects your Company? See our policy documents.

[٣] انظر: ليث محمد صادق، المرجع السابق، ص١١٥.

[٤] أنظر: د. فاروق ملش، الأوجه التجارية والقانونية والتشغيلية، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠١٤، ص١٤.

تنازع القوانين

ان اتفاقية نيويورك الصادرة عام ١٩٥٨ للاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها، هي الاتفاقية التي تجنب جميع الاطراف التي ترغب بالتحكيم الدولي وتخض له التعرض لأي مشكلة من مشاكل تنازع القوانين، باعتبار أن العقود التي تبرم بواسطة الانترنيت بشكل عام هي من العقود الدولية والتي لا تخضع لحدود جغرافية معينة فالأنترنيت ليس له حدود معينة، فلو نشأ نزاع بين طرفين بخصوص التجارة الالكترونية وأراد أحد المتخاصمين اللجوء إلى قضاءه الوطني تبرز مشكلة المحكمة المختصة بنظر النزاع والقانون الواجب والتطبيق عليه بالإضافة إلى عدم وجود قواعد موضوعية موحدة تلتزم فيها الدول في مجال التجارة الالكترونية كما لا توجد قواعد موحدة تحدد الاختصاص القضائي لمنازعات التجارة الالكترونية[١].

ومن المحبذ ان نتعرف على ما هو التحكيم بصورة عامة، يعتبر التحكيم بصورة عامة هو قضاء غير رسمي يقف بجانب القضاء الرسمي، كما أنه يعد تنظيماً قضائياً تشرف عليه الدول من ضمن تنظيماتها القضائية، وهو من أقدم الوسائل لحل المنازعات منذ قديم الزمن، فقد نشأ قبل ان تكون هناك دولة بالمفهوم الشائع، فهو قديم قدم المجتمعات حيث كان سائداً في المجتمعات القبلية باعتباره الأداة الفردية للتسوية الودية للمنازعات عن طريق الغير[٢]، ومع تطور المجتمعات تطر التحكيم ليقف جنبا الى جنب مع القضاء الرسمي، لسد كل ما هو جديد يطرأ على الساحة، وقد اتجه التفكير نحو تسوية منازعات التجارة الإلكترونية من خلال آليات تقوم على تكييف تنازع القوانين باللجوء الى التحكيم الالكتروني، ولتكون التسوية بالتالي إلكترونية، تعتمد بصفة أساسية على شبكة الاتصال الالكترونية دون حاجة تواجد أطراف المنازعة في مكان واحد، باستخدام الوسائل التكنولوجية لتسوية المنازعات عبر الخط.

لقيت فكرة حل المنازعات الإلكترونية عبر الخط قبولا من طرف دول عديدة منها الاتحاد الأوربي، هذا ما تجلى من خلال التوجيه رقم ٣١ لعام ٢٠٠٠ في مادته الأولى التي حث فيها دول الأعضاء السماح

---

[١] انظر: نبيل زيد مقابلة، التحكيم الإلكتروني، مقال منشور بموقع، الدكتور عايض المري، للدراسات الاستشارية والقانونية. ص ٢١٤.

[٢] انظر: ليث محمد صادق فرحان الكبيسي، شرط التحكيم في العقد الاداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، المعاملات الدولية القانونية التجارية واللوجستيات، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٢، ص١٧.

لموردي خدمات المعلومات والمتعاملين معهم بتسوية منازعاتهم بعيدا عن المحاكم، ذلك عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية لتسوية فض المنازعات[١].

الفرع الثاني / تحديد الاختصاص القضائي

يتسم العقد الإلكتروني بالطابع الدولي، وذلك نتيجة الطابع العالمي لشبكة الإنترنت وما يترتب على ذلك من جعل معظم دول العالم في حالة اتصال دائم، بما يسهل العقد بين طرف في دولة وطرف آخر في دولة أخرى، ومن هنا تظهر اشكالية تحديد الاختصاص ومن هي الدولة التي تعتبر صاحبة مكان الاختصاص، لقد وضح المشرع العراقي الاختصاص القضائي عند استخدام المستندات الالكترونية واعتبر المستندات الالكترونية قد ارسلت من المكان الذي يقع فيه مقر عمل الموقع وانها استلمت في **المكان** الذي يقع فيه مقر عمل المرسل اليه واذا لم يكن لأي منهما مقر عمل يعد محل الاقامة مقراً للعمل ما لم يكن الموقع والمرسل اليه قد اتفقا على غير ذلك

واذا كان للموقع او المرسل اليه اكثر من مقر عمل فيعد المقر الاقرب صلة بالمعاملة هو **مكان** الارسال او التسلم وعند تعذر التحديد يعد مقر العمل الرئيس هو مكان الارسال او التسلم[٢].

وعليه فان المشرع العراقي اعتبر مكان تحديد الاختصاص القضائي هو المكان الذي يتفق عليه الاطراف.

الفرع الثالث / تجاوز مشكلة الاختصاص القضائي وتنازع القوانين

كيف نتجاوز مشكلة التشريعات الداخلية في التحكيم الإلكتروني، هذا الامر هو اشكالية تواجه العقود الالكترونية وان طريق الامثل لتجاوز مشكلة الاختصاص القضائي عند تنازع القوانين هو اللجوء الى التحكيم الالكتروني الدولي، حيث يتيح التحكيم امكانية اوسع في فض المنازعات بأقصر واسهل الطرق المتبعة والمتفق عليها دوليا، ويعد اللجوء الى التحكيم الإلكتروني حلا مناسبا من اجل تجاوز مشكلة التنازع القانوني والقضائي في منازعات العقود الإلكترونية، لقيامة على الإرادة الحرة للمتنازعين في اختيار المحكم الكفء وتحديد القانون الذي يحكم موضوع النزاع، كما يجنب الأطراف اشكال عدم مسايرة القانون والقضاء للعقود الإلكترونية وطرح النزاع على شخص معين أو اشخاص معينين ليفصلوا فيه، دون اللجوء إلى المحكمة المختصة، وبمقتضى التحكيم ينزل الخصوم عن حقهم في اللجوء إلى القضاء مع التزامهم بطرح النزاع على محكم أو اكثر ليفصلوا فيه بحكم ملزم للخصوم [٣] ، يصدر عن المحاكم الالكترونية،

---

[1] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex%3A32000L0031 2022/03/16

[٢] انظر: المادة ٢١، اولا، ثانياً، من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية، مرجع سابق.

[٣] أنظر: د. علي جمال الدين عوض، القانون البحري، دراسة للقانون المصري وقوانين البلاد العربية، مقارنة بالقانون الفرنسي والانجليزي، دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ف٨٠٧، بند ٥٥٩.

ومع ذلك فأن العقود الإلكترونية هي عقود دولية حتى لو تمت داخل البلد الواحد مع الاحتفاظ بحقوق العقد وطريقة تشكيله إذ أن العقد شريعة المتعاقدين، وفي عقود التحكيم وردت الحرية في الاتفاق على تطبيق القانون الذي يتفق عليه اطراف العقد وهذا ما اكدته المادة ٢٥٦ الفقرة١ من قانون التحكيم العراقي بأن القواعد القانونية المطبقة في النزاع هي القواعد التي يتفق عليها اطراف العقد، واذا لم يتفق الطرفان على القواعد القانونية واجبة التطبيق على موضوع النزاع طبقت هيئة التحكيم القواعد الموضوعية في القانون الذي ترى أنه الأكثر اتصالاً بالنزاع، فان كان في النزاع اكثر من مسالة وجب على المحكمين أن يفصلوا في كل مسألة على استقلال تام على ان لا يكون القرار في واحدة من المسائل أو اكثر يكفي للفصل في النزاع[١].

نفهم مما سبق ان تجاوز مشكلة الاختصاص القضائي وتنازع القوانين مرتبط بإرادة اطرافه وان المشرع العرقي قد احترم تلك الارادة لأطراف العقد الالكتروني، رغم ما فيها من سلبيات او إيجابيات مع بقاء حقهم في نظر الدعوى لدى القضاء الرسمي للحكومة العراقية، في حالة عدم قناعة الطرف العراقي بقرار التحكيم، الصادر من قبل هيئة التحكيم ان كانت داخل العراق ام خارجه.

الخاتمة :

اولا: النتائج.

١ . ان مفهوم المحفظة الالكترونية مفهوم فني ووظيفي وقانوني، فهي تشترك مع من اوجدها لتنوب عن النقد الحقيقي.

٢ . يمكن ان تعتبر المحفظة الالكترونية مخزن للأموال الكترونية وفقا لتعاريفها، بغض النظر عن خصائصها واشكالها، فهي تقوم بوظائف النقود.

٣ . ان العملات الالكترونية الموجودة في المحفظة الالكترونية، هي عملات حقيقية ذات قيمة نقدية كما هو الحال عليه في النقد التقليدي، ولكن بدون ان تكون ملموسة باليد.

٤ . مخاطر استخدام المحفظة الإلكترونية تتعلق بالمخاطر الناتجة عن استخدام الانترنت ووسائل الاتصال اللاسلكي (الخلوي) فكلما زادت المعرفة التقنية والتكنلوجية قلت مخاطرها.

٥ .للمحفظة الالكترونية فوائد كبيرة تتمثل في سهولة تحويل الاموال الالكترونية وسرعتها في التسليم مما يفتح افاق كبيرة للمتطلعين الى غداً افضل .

---

[١] أنظر: المادة رقم ١٤٣ فقرة رقم ١ ، من قانون التحكيم العراقي، قانون المرافعات المدنية والتنفيذ.

٦ . تخصصت بعض شركات التأمين في عمليات التأمين ضد المخاطر الإلكترونية الناتجة عن استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني والمعاملات الالكترونية مثل (E-Risks)، باعتبار المحفظة الالكترونية من ضمن مصطلح البريد الالكتروني والمعاملات الالكترونية.

٨ . هناك عوامل يتوقف عليها تطور وانتشار العقود الإلكترونية لعل من – أهمها التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والكمبيوتر والإنترنت من ناحية، وعلى مدى تمتع هذه العقود بقبول عام من الشركات والمستهلكين من ناحية أخرى.

ثانيا: التوصيات.

١- ندعو المشرع العراقي الى إصدار تشريع مستقل لتنظيم الوفاء بالحوالات الالكترونية باعتبار المحفظة الالكترونية هي الوسيط العام فقد اصبح بمقدور أي شخص القيام بالتحويل في أي مكان واي زمان بواسطة الموبايل. ووضع ضوابط خاصة بها، وبيان التزامات كل طرف، وتحديد المسؤولية المدنية والجزائية في حال استخدامها بطريقة غير مشروعة.

٢- يوصي الباحث بأدراج شرط التحكيم من ضمن اتفاق كل عقد الكتروني تجنباً لموضوع فرض تحديد الاختصاص القضائي.

٤- واخيراً يدعو الباحث المشرع العراقي الى اصدار قانون للمحفظة الالكترونية، يتضمن تنظيماً قانونياً لوسائل الدفع الالكتروني بشكل عام والمحفظة الإلكترونية بشكل خاص.

قائمة المصادر والمراجع :

اولا : المراجع .

ا-الكتب.

١ رافت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، بدون مكان طبع، ١٩٩٩

٢ علي جمال الدين عوض، القانون البحري، دراسة للقانون المصري وقوانين البلاد العربية، مقارنة بالقانون الفرنسي والانجليزي، دار النهضة العربية، ١٩٦٩

٣ فاروق ملش، الأوجه التجارية والقانونية والتشغيلية، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠١٤.

٤ محمد إبراهيم أبو الهيجاء، التحكيم بواسطة الإنترنت، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عما، الأردن، ٢٠٠٢.

٥ محمود محمد ياقوت، حرية المتعاقدين في اختيار قانون العقد الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٥. مصطفى يوسف كافي، التجارة الالكترونية، دار رسلان للنشر، دمشق، سوريا، ٢٠١٠.

٦ نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب–لبنان، ٢٠٠٧

ب– القوانين والاتفاقيات الدولية.

١– قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.

٢– دائرة المدفوعات، ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الإلكتروني نسخة آيار /٢٠٢٠.

٣– قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.

٤– قانون المعاملات الإلكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥.

٥– قانون التحكيم العراقي من قانون المرافعات المدنية والتنفيذ.

٦– اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ للاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها.

ج– الرسائل الجامعية.

١– كريمة صراع، واقع وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ١٠١٤.

٢– ليث محمد صادق فرحان الكبيسي، النقل الدولي متعدد الوسائط، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر، ٢٠١٧.

٣– ليث محمد صادق فرحان الكبيسي، شرط التحكيم في العقد الاداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، المعاملات الدولية القانونية التجارية واللوجستيات، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الاسكندرية، مصر، ٢٠١٢.

د–البحوث العلمية والأوراق البحثية.

١– امير علي خليل، دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الالكترونية، دراسة تحليلية، العراق انموذجاً، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٨ العدد٣٠، حزيران ٢٠١٩

٢– حنان ملكية، النظام القانوني للتوقيع الالكتروني، بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٦ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠.

٣– شيماء فوزي احمد، للنقود الالكترونية، مجلة الرافدين، كلية الحقوق، جامعة الموصل، المجلد ١٤ ، العدد٥٠ ، السنة ١٦، نشر البحث بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠١٠.

٤- نبيل زيد مقابلة، التحكيم الإلكتروني، مقال منشور بموقع، الدكتور عايض المري، للدراسات الاستشارية والقانونية.

هـ-المؤتمرات العلمية.

١- شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية، رؤية مستقبلية، بحث مقدم لمؤتمر الاعمال المصرفية بين الشريعة والقانون.

٢- محمد سعدو الجرف، أثر استخدام النقود الإلكترونية على الطلب على السلع والخدمات، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، ٢٠٠٣.

ثانياً: المواقع الإلكترونية

١- https://sotor.com/المحفظة_الإلكترونية:_ما_هي؟_وما_أنواعها؟_وأهميتها؟_وكيف_تطورت؟

٢- https://www.zaincash.iq/ar/accounts/zaincash-permanent-wallet

٣- https://www.tra.gov.eg/ar/التنظيم/الأطر-والقواعد-التنظيمية/تنظيم-محافظ-إلكترونية/

٤- ٧ أسباب هامة ستجعلك تستخدم المحفظة الإلكترونية في حياتك اليومية

٥- The Electronic Contract and the Means of Verification

٦- https://www.justice.gov/criminal-fraud/identity-theft/identity-theft-and-identity-fraud (policy documents)

٧- https://www.afiflaw.com/المدونة/التنظيم-القانوني-للتجارة-الإلكترونية

٨- https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex%3A32000L0031

٩- https://www.investopedia.com/terms/m/mobile-wallet.asp

١٠- https://www.investopedia.com/terms/p/paper-wallet.asp

List of sources and references:

First: references.

A - books.

1 Raafat Radwan, The World of Electronic Commerce, without a place for printing, 1999

2 Ali Gamal El-Din Awad, Maritime Law, A Study of Egyptian Law and the Laws of Arab Countries, Compared with French and English Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1969

3 Farouk Malash, Commercial, Legal and Operational Aspects, Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport, Alexandria, Knowledge Foundation, 2014.

4 Muhammad Ibrahim Abu Al Haija, Arbitration via the Internet, International Scientific House for Publishing and Distribution, House of Culture for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2002.

5 Mahmoud Muhammad Yaqout, The Freedom of Contractors to Choose International Contract Law, Knowledge Foundation in Alexandria 2005. Mustafa Youssef Kafi, Electronic Commerce, Raslan Publishing House, Damascus, Syria, 2010.

6 Nader Abdel Aziz Shafi, Banks and Electronic Money, Modern Book Foundation - Lebanon, 2007

b- International laws and agreements.

1- Iraqi Investment Law No. (13) of 2006.

2- Payments Department, Regulations for the Work of Agents of Electronic Payment Service Providers, May 2020 Version.

3- Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. (78) of 2012.

4- Electronic Transactions Law No. 15 of 2015.

5- The Iraqi Arbitration Law of the Civil Procedures and Execution Law.

6- New York Convention 1958 for the recognition and enforcement of foreign arbitral awards.

C- University theses.

1- Karima Serak, The Reality and Prospects of E-Commerce in Algeria, Master Thesis, Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences, 1014.

2- Laith Muhammad Sadiq Farhan Al-Kubaisi, International Multimodal Transport, a comparative study, Ph.D. thesis, Private Law, Faculty of Law, Mansoura University, Mansoura, Egypt, 2017.

3- Laith Muhammad Sadiq Farhan Al-Kubaisi, Arbitration Condition in the Administrative Contract, Master's Thesis, Faculty of Law, International Commercial Legal Transactions and Logistics, Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport, Alexandria, Egypt, 2012.

D- Scientific research and research papers.

1- Amir Ali Khalil, The role of the digital mobile wallet in enhancing the volume of electronic commerce, an analytical study, Iraq as a model, University of Karbala, College of Administration and Economics, Journal of Administration and Economics, Volume 8, Issue 30, June 2019

2- Hanan Malakiah, The Legal System of Electronic Signatures, research published in the Damascus Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 26, Issue 2, 2010.

3- Shaima Fawzi Ahmed, for electronic money, Al-Rafidain Magazine, College of Law, University of Mosul, Volume 14, Number 50, Year 16, the research was published on 7/10/2010.

4- Nabil Zaid interview, electronic arbitration, an article published on the website, Dr. Ayed Al-Marri, for legal and advisory studies.

E - scientific conferences.

1- Sherif Muhammad Ghannam, electronic money wallet, a future vision, a paper presented to the Conference on Banking between Sharia and Law.

2- Muhammad Saado Al-Jarf, The Impact of Using Electronic Money on the Demand for Goods and Services, Research Presented to the Conference on Electronic Banking between Sharia and Law, College of Sharia and Law, United Arab Emirates University, Volume One, 2003.

Second: websites:

1- https://sotor.com/المحفظة_الإلكترونية:_ما_هي؟_وما_أنواعها؟_وأهميتها؟_وكيف_تطورت؟

2- https://www.zaincash.iq/ar/accounts/zaincash-permanent-wallet

3- https://www.tra.gov.eg/ar/التنظيم/الأطر-والقواعد-التنظيمية/تنظيم-محافظ-إلكترونية/

4- ٧ أسباب هامة ستجعلك تستخدم المحفظة الإلكترونية في حياتك اليومية

5- The Electronic Contract and the Means of Verification

6- https://www.justice.gov/criminal-fraud/identity-theft/identity-theft-and-identity-fraud (policy documents)

7- https://www.afiflaw.com/المدونة/التنظيم-القانوني-للتجارة-الإلكترونية

8- https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex%3A32000L0031

9- https://www.investopedia.com/terms/m/mobile-wallet.asp .

10. https://www.investopedia.com/terms/p/paper-wallet.asp